الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

يعد الزواج في سنّ مبكّر مشكلة اجتماعية لا تزال منتشرة في إندونيسيا بعد تعديل الفقرة ١ من المادة ٧ من قانون النكاح المتعلقة بسنّ الزواج.[١] ويعتبر الزواج في سنّ مبكّر مشكلة لأنه عرضة للطلاق بسبب الحالة النفسية غير المستقرة للزوجين الصغيرين. وبالتالي فإن هذا الزواج في سنّ مبكّر له تأثير على مرونة الأسرة.[٢] وبناءً على بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) في عام ٢٠٢٣، تحتل إندونيسيا المرتبة الرابعة في الزواج في سنّ مبكّر على مستوى العالم بـ ٢٥,٥٣ مليون حالة.[٣]

وبذلت الحكومة الإندونيسية عدة جهود لمنع الزواج في سنّ مبكّر، وبالتحديد في الفقرة ١ من المادة ٢٦ من قانون حماية الطفل. وتنص الفقرة ١ من المادة ٢٦ من قانون حماية الطفل على أن الوالدين ملزمان بمنع الزواج في سنّ مبكّر. ثم خضع قانون الزواج لتغيير بعد أن وافق مجلس النواب في جمهورية إندونيسيا (Dewan Perwakilan Rakyat RI) على رفع الحد الأدنى لسنّ زواج المرأة من ١٦عاماً إلى ١٩ عاماً. يمكن للتغيير الذي حدث في قانون الزواج رقم ١ لسنة ١٩٧٤ الذي رفع

---

[١] Susi Susilawati وآخرون, "Upaya Meminimalisir Perkawinan Anak", *Familia: Jurnal Hukum Keluarga* ٢, ١ ,٥٧ :(٢٠٢١) عدد ١, https://doi.org/١٠,٢٤٢٣٩/familia.v٢i١,٢٥.

[٢] Muhammad Abrori, "Dampak Pernikahan ini terhadap Tingkat Perceraian", *SAMAWA: Jurnal Hukum Keluarga Islam* ٤, ٩ :(٢٠٢٤) عدد ١.

[٣] Hazar Kusmayanti وآخرون, "Protection of Children's Rights: A Review of Child Marriage Policies in Indonesia, Malaysia, and India", *SASI* ٣٠, ٢٣٦ :(٢٠٢٤) عدد ٢.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الحد الأدنى لسنّ زواج المرأة إلى ١٩ عاماً أن تمهد الطريق أمام جميع أصحاب المصلحة لحماية جميع الفتيات من الزواج في سنّ مبكّر.[٤]

وتحدث وقائع الزواج في سنّ مبكّر أيضاً في محافظة جمبر، فقد بلغ عدد الزواج في سنّ مبكّر الذي تم جمعه في بيانات طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر (dispensasi kawin) الممنوحة في المحكمة الدينية بجمبر عام ٢٠٢٣، ١٢٩٥ حالة أو بمعدل حوالي ١٠٨ حالة شهرياً.[٥] أشارت البيانات الواردة من المحكمة الدينية بجمبر إلى أن معظم الذين تقدموا بطلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر كانوا دون سنّ ١٨ عامًا.

الجدول بيانات طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر الممنوحة في المحكمة الدينية بجمبر

الشهر	٢٠٢٣	٢٠٢٤
يناير	١٢٤	١١٤
فبراير	١٣٥	٨٠
مارس	٩٤	٤٠
أبريل	٥٥	٣٩
مايو	١٤٩	٧٢
يونيو	١٩١	٥٥
يوليو	٧٢	٣٤
أغسطس	٨٤	٩
سبتمبر	٧٧	١٦
أكتوبر	١٦٢	٢٢

[٤] Ahmad Muqaffi وآخرون, "Menilik Problematika Dispensasi Nikah Dalam Upaya Pencegahan Pernikahan Anak Pasca Revisi UU Perkawinan", *Journal of Islamic and Law Studies* ٥, عدد ٢ (٢٠٢١): ٣٦٢.

[٥] المحكمة الدينية بجمبر، "تقرير إحصائيات قضايا المحكمة الدينية بجمبر عام ٢٠٢٣," ٢٠٢٣.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

نوفمبر	٨٦	١٢
ديسمبر	٦٦	١٩
المجموع	**١٢٩٥**	**٤٥٩**

المصدر: البيانات التي تمت معالجتها

ومن بين الجهود التي تبذلها الحكومة لمنع الزواج في سنّ مبكّر إصدار رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ التي تهدف إلى الحد من عدد الزواج في سنّ مبكّر. تتماشى هذه السياسة مع الجهود العالمية لحماية حقوق الطفل، والتي يتم تنظيمها في لوائح وطنية مختلفة، مثل القانون رقم ١٦ عام ٢٠١٩ عن الزواج. في هذا القانون، تم رفع الحد الأدنى لسنّ الزواج إلى ١٩ عامًا، بهدف حماية الأطفال من أخطار الزواج في سنّ مبكّر، بما في ذلك الآثار السلبية مثل التسرب من المدارس والتقزم (stunting) ومحدودية فرص الحصول على التعليم.

واعتبارًا من شهر مارس عام ٢٠٢٤، يجب على مقدمي طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر استيفاء المتطلبات المنصوص عليها في لائحة المحكمة العليا (Peraturan Mahkamah Agung; PERMA) رقم ٥ عام ٢٠١٩ عن المبادئ التوجيهية للبت في طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر. أصدرت حكومة محافظة جمبر رسالة تعميم رئيس محافظة على سير طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر. تتضمن طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر خطاب توصية من مكتب الصحة وخطاب توصية من مكتب تمكين المرأة وحماية الطفل وتنظيم الأسرة (Dinas Pemberdayaan Perempuan Perlindungan Anak dan Keluarga Berencana;DP٣AKB) وخطاب فحص من قبل طبيب نفسي. ونجحت رسالة تعميم في تقليل

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

ظاهرة الزواج في سنّ مبكّر والحد منه في محافظة جمبر.[٦] وبلغت البيانات المتعلقة بطلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر الممنوحة المسجلة في المحكمة الدينية بجمبر عام ٢٠٢٤ حتى ديسمبر ٤٥٩ حالة أو بمعدل حوالي ٥١ حالة شهرياً.[٧]

وإن أظهرت رسالة التعميم نجاحا في تقليل عدد طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر في المحكمة الدينية بجمبر، إلا أنها أحدثت أيضًا تحديات جديدة في المجتمع. ومن الآثار المترتبة على ذلك في الزيادة المحتملة في عدد الزواج غير المسجلة رسميًا في مكتب الشؤون الدينية. فالإجراءات الصارمة للتقدم بطلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر تعني أن المقبلين على الزواج يفضلون الزواج دينيًا دون تسجيل رسمي من الدولة. ثم يتقدمون بعد ذلك بطلب للحصول على إثبات النكاح في وقت لاحق بعد استيفاء الحد الأدنى لسنّ الزواج المنصوص عليه في القانون.

وينطوي النكاح السري على العديد من المخاطر، خاصة فيما يتعلق بالحقوق غير المحمية للنساء والأطفال في الزواج غير المسجّل رسميا. فعندما تنتهي هذا الزواج في سنّ مبكّر بالطلاق قبل إثبات النكاح، لا تحصل النساء والأطفال في كثير من الأحيان على حقوقهم، بما في ذلك النفقة والميراث والحقوق المدنية الأخرى التي يضمنها الزواج ا المسجّل رسميا. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي حالات الطلاق من الزواج غير المسجلة إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية والنفسية للأطفال، وتزيد من العبء على القضاء في عملية حل النزاعات الأسرية.

---

[٦] GPP Jember, *5 Kecamatan dengan Perkawinan Anak Tertinggi di Kabupaten Jember*, ٢٠٢٤, https://www.gppjember.com/٢٠٢٤/٠٦/٥-kecamatan-perkawinan-anak-tertinggi.html.

[٧] المحكمة الدينية بجمبر، "تقرير إحصائيات قضايا المحكمة الدينية بجمبر عام ٢٠٢٤,"٢٠٢٤.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الزواج في سنّ مبكّر له تأثير واضح وهام على ارتفاع معدل الطلاق.[٨] يقع الطلاق في الزواج في سنّ مبكّر بسبب عوامل مختلفة مثل العوامل القانونية والعوامل النفسية والعوامل الاجتماعية.[٩] وإن خطر الطلاق في الزواج في سنّ مبكّر أكبر لأن الأزواج الذين يتزوجون في سنّ مبكّر يميلون إلى ألا يكونوا مستعدين عقلياً أو اقتصادياً أو عاطفياً لمواجهة الحياة الأسرية. ومن المحتمل أن يؤدي عدم الاستعداد هذا إلى نشوب نزاعات تؤدي إلى الطلاق. اختيار الزواج في سنّ مبكّر جداً ليس بالأمر السهل مواجهته والقيام به، فهناك العديد من المخاطر التي يجب أن يتحملها الزوجان.[١٠] وإذا تعود المشكلة إلى عدم الاستعداد وعدم التعليم المناسب للأولاد لمواجهة الحياة الزوجية فليست المشكلة في السنّ، ولكن في التربية والتعليم. وإذا كان الأمر كذلك، فالحل الصحيح هو التعليم المناسب وليس تحديد سنّ الزواج.

وبناءً على هذه الحقيقة، فإن مجرد بلوغ سنّ الرشد لا يكفي إذا لم يكن لدى الإنسان نضجا عقليا ونفسانيا. وهذا يدل على أن التعليم الرسمي وغير الرسمي لم يتمكن من إنضاج الأطفال وإعدادهم ليكون لديهم قوة عقلية وروحية في مواجهة المشاكل الزوجية. فالكبير والكبيرة إذا لم يتلقيا التعليم المناسب فلا يستعدان للزواج. والأسرة التي تتشكل دون نضج عمري واستعداد من جميع الاتجاهات عادة ما تكون غير مكتملة من الناحية المادية لأنها لم تجد بعد عملاً جيداً ولم يتحقق لها اقتصاد

---

[٨] Dudi Badruzaman, "Pengaruh Pernikahan Usia Muda terhadap Gugatan Cerai di Pengadilan Agama Antapani Bandung", *Muslim Heritage* ٦, ٨٧ :(٢٠٢١) ١ عدد.

[٩] Nina Munawara وآخرون, "Faktor-Faktor Penyebab Perceraian Pada Pernikahan Dini Di Pengadilan Agama Kelas IB Sambas", *Al-Usroh* ١, ٢ ,١٠٧ :(٢٠٢١) ٢ عدد, https://doi.org/١٠,٢٤٢٦٠/al-usroh.v١i٢,٣٩٣.

[١٠] Munawara, Hasan, and Ardiansyah, "Faktor-Faktor Penyebab Perceraian, ١٠٩.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الأسرة.[١١] فإذا حدث الطلاق في زواج غير مسجل، ستواجه النساء والأطفال صعوبة في المطالبة بحقوقهم، مما سيضر في نهاية المطاف بالأطراف الأكثر ضعفاً، وخاصة الأطفال.

رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر لها علاقة بمفهوم السياسة الشرعية وهي سياسة عامة تتخذها الحكومة من أجل الحفاظ على المصلحة العامة ووفقاً لمبادئ الشريعة. تهدف السياسة الواردة في التعميم إلى حماية حقوق الأطفال ومنع الآثار السلبية التي تنشأ عن الزواج في سنّ مبكّر، مثل ارتفاع معدلات الطلاق، وعدم الاستعداد النفسي والجسدي للأزواج الصغار، وخطر التقزم لدى الأطفال الناتج عن الزواج في سنّ مبكّر.

ويؤكد السياسة الشرعية على أهمية السياسات الحكومية القائمة على حفظ الدين والنفس والعقل، والنسل والمال. يسعى التعميم إلى تحقيق حفظ النفس والنسل من خلال منع الزواج في سنّ مبكّر الذي يهدد بشكل مباشر الصحة البدنية والعقلية ومستقبل الجيل القادم. وتحاول الحكومات المحلية من خلال تشديد إجراءات عقد الزواج، التقليل من عدد الزواج في سنّ مبكّر الذي غالباً ما تؤدي إلى عدم الاستعداد لمواجهة تحديات الحياة الأسرية والأطفال الذين يولدون في ظروف هشة.

بناءً على الحقائق والنتائج أعلاه، فإن الباحث يرغب في بحث وتحليل رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ في منع الأطفال من منظور السياسة الشرعية. وتكمن

---

[١١] Rahayu Puji Lestari, "Hubungan Antara Pernikahan Usia Remaja Dengan Ketahanan Keluarga", *Indonesian Journal of Innovation Multidisipliner Research* ١, ٤ :(٢٠٢٣) عدد ٤, https://doi.org/١٠,٣١٠٠٤/ijim.v١i٤,٤٧.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

جدّة هذا البحث في التحليل الشامل الذي لا يناقش فقط سياسة منع الزواج في سنّ مبكّر في رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٤٧٤/٤٢٢/٣١٧,٠٩,٣٥/٢٠٢١ من جانب القانون الوضعي، ولكن أيضًا من منظور السياسة الشرعية. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض هذا البحث أيضًا نظر قضاة محكمة الدينية بجمبر حول هذه السياسة.

ويرجع إدراج آراء قضاة المحكمة الدينية بجمبر في هذا البحث إلى دورهم الرئيسي في تنفيذ قانون منع الزواج في سنّ مبكّر، وخاصة في حالة طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر. فالآباء الذين يريدون تزويج طفل صغير يجب أن يحصل على الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر من المحكمة الدينية.[١٢] وباعتبارهم أولئك الذين يتعاملون مباشرة مع قضايا الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر، فإن القضاة لديهم فهم متعمق لكيفية تنفيذ السياسة الواردة في رسالة تعميم رئيس المحكمة الدينية بجمبر رقم ٤٧٤/٤٢٢/٣١٧,٠٩,٣٥/٢٠٢١ في الواقع الميداني. كما تمكنوا من تقديم وجهة نظرهم حول فعالية السياسة في منع الزواج في سنّ مبكّر وتأثيرها على المجتمع، بما في ذلك تزايد ظاهرة النكاح السري نتيجة تشديد الإجراءات.

وتكمن أهمية هذا البحث في الجهود المبذولة لمنع الزواج في سنّ مبكّر، وهو محور مهم في منع الآثار السلبية، مثل التسرب من المدارس والتقزم (stunting). وهناك حاجة إلى نقد وتقييم هذه السياسة للتأكد من أن الخطوات المتخذة فعالة ولا تؤدي إلى آثار سلبية مثل ارتفاع نسبة النكاح السري الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة تسجيل الزواج في إندونيسيا. فإن الدراسة النقدية

---

[١٢] Mansari Mansari و Rizkal Rizkal, "Peranan Hakim dalam Upaya Pencegahan Perkawinan Anak: Antara Kemaslahatandan Kemudharatan", *El-USRAH: Jurnal Hukum Keluarga* ٤, عدد ٢ (٢٠٢١): ٣٢٨.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

لرسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ من منظور السياسة الشرعية مهمة للغاية لأن السياسات العامة مثل رسائل التعميم تحتاج إلى تقييم مدى توافقها مع مبادئ الشريعة ومصلحة الناس.

يمكن أن توفر نتائج تحليل نتائج هذه البحث لرسالة تعميم لرئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ تقييماً للسياسات المحلية بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر في محافظة جمبر، من منظور القانون الوضعي و السياسة الشرعية. ويمكن أن تستخدم نتائج هذا البحث من قبل الحكومات المحلية والمؤسسات ذات الصلة لتحسين السياسات والإجراءات القانونية، فضلاً عن زيادة فهم الجمهور لمخاطر الزواج في سنّ مبكّر.

ب. تحديد المسائل

بناءً على خلفية البحث، يكون تحديد المسائل في هذ البحث فيما يلي:

١. ما مدى فعالية رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ في تحديد سنّ الزواج؟

٢. ما وجه تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ من نظر السياسة الشرعية؟

٣. ما نظر قضاة المحكمة الدينية بجمبر في رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤؟

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

ج. أهداف البحث

بناءً على تحديد المسائل التي قد تقدم ذكرها، تكون أهداف هذا البحث فيما يلي:

١. تحليل واكتشاف فعالية رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ في تحديد سنّ الزواج.

٢. تحليل واكتشاف السياسة الشرعية في رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤.

٣. تحليل واكتشاف نظر قضاة المحكمة الدينية بجمبر في رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤.

د. الدراسات السابقة

بناءً على الأبحاث التي قام بها الباحث، لم يوجد أي بحث يبحث في تحليل القانون الوضعي والسياسة الشرعية ونظر قضاة المحكمة الدينية بجمبر عن رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر في محافظة جمبر. وأما البحوث التي لها علاقة متقاربة مع هذا البحث، فيما يلي:

أولاً، بحث بعنوان " Evaluasi Kebijakan Pencegahan Perkawinan Anak Melalui Strategi Nasional Pencegahan Perkawinan Anak (Stranas PPA) Program (العربية: تقييم سياسة منع الزواج في سنّ مبكّر من خلال الاستراتيجية الوطنية لبرنامج منع الزواج في سنّ مبكّر)" من إعداد فيفي تري هندايايني (Vivi Tri Handayani) ومحمد شاروني رفعي (Muhammad

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

Syaroni Rofi'i) في عام ٢٠٢٣.[١٣] يستخدم ذلك البحث نهجًا كيفياً ويندرج ضمن نوع بحث قانوني معياري (normatif). تشير نتائج هذا البحث إلى أن تحقيق الهدف الخاص بمعدل انتشار النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠-٢٤ سنة اللاتي تزوجن قبل سنّ ١٨ سنة قد انخفض من ١٠,٣٥ في عام ٢٠٢٠ من ١٠,٣٥ إلى ٩,٢٣ في عام ٢٠٢١، ولكنه لم يصل إلى الهدف في عام ٢٠٢٠، حيث كان معدل الانتشار في عام ٢٠٢٠ ١٠,١٩، ولكن الإنجاز وصل إلى ١٠,٣٥. يشبه هذا البحث بحث الباحث، كل منهما بحث عن منع الزواج في سنّ مبكّر.

وأما وجه الفرق بينهما، فإن بحث الباحث يدور حول تحليل رسالة التعميم الصادرة من رئيس محافظة جمبر رقم ٤٧٤/٤٢٢/٠٩,٣١٧/٢٠٢١ بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر في محافظة جمبر.

ثانياً، بحث بعنوان " Analisis Stakeholder dalam Strategi Pencegahan Perkawinan Anak di Indonesia (العربية: تحليل أصحاب المصلحة لاستراتيجيات منع الزواج في سنّ مبكّر في إندونيسيا)" من إعداد سري يولياني وآخرون (Sri Yuliani, dkk.) في عام ٢٠٢٢.[١٤] يستخدم ذلك البحث نهجًا كيفياً ويندرج ضمن نوع بحث وصفيّ (deskriptif). تشير نتائج هذا البحث إلى أن تقسيم أصحاب المصلحة في استراتيجية منع الزواج في سنّ مبكّر إلى أصحاب المصلحة الأولية، وهم الأطفال المستهدفون بتدخلات السياسات، وأصحاب المصلحة الداعمين، وهم الأسر والمدارس والزعماء التقليديون وقادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيون، بالإضافة إلى أصحاب المصلحة

---

[١٣] Vivi Tri Handayani و Muhammad Syaroni Rofii, "Evaluasi Kebijakan Pencegahan Perkawinan Anak Melalui Program Strategi Nasional Pencegahan Perkawinan Anak (Stranas PPA)", *Kolaborasi: Jurnal Administrasi Publik* ٩, عدد ١ (٢٠٢٣): ١–١٦.

[١٤] Sri Yuliani وآخرون, "Analisis Stakeholder dalam Strategi Pencegahan Perkawinan Anak di Indonesia", *Spirit Publik: Jurnal Administrasi Publik* ١٧, عدد ٢ (٢٠٢٢): ١٣٠–٤٩.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الرئيسيين كسلطات سياسات منع الزواج في سنّ مبكّر، وهم الحكومات المحلية والوزارات، خاصة تلك المتعلقة بسياسات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين وإعمال حقوق الطفل وحمايتها. يشبه هذا البحث بحث الباحث، كل منهما بحث عن منع الزواج في سنّ مبكّر.

. وأما وجه الفرق مع هذان البحثان هو أن هذا البحث يبحث في تحليل القانون الوضعي والسياسة الشرعية ونظر قضاة المحكمة الدينية بجمبر عن رسالة تعميم رئيس المحكمة العليا رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر في محافظة جمبر.

ثالثاً، بحث بعنوان "٢٠ Years of the Evidence Base on What Works to Prevent Child Marriage: A Systematic Review (العربية: ٢٠ عامًا من قاعدة الأدلة حول ما يصلح لمنع الزواج في سنّ مبكّر: مراجعة منهجية)" من إعداد أنجو مالهوترا (Anju Malhotra) وشذى النقيب (Shatha Elnakib) في عام ٢٠٢١.[١٥] يستخدم ذلك البحث نهجًا كيفاً ويندرج ضمن نوع بحث مكتبيّ. تشير نتائج هذا البحث إلى أن تحسين رأس المال البشري والفرص المتاحة للفتيات هو أكثر الطرق جاذبية لتأخير الزواج. وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض معدل نجاح البرامج المتعددة المكونات وتوسيع نطاقها واستدامتها يدعو إلى إعادة النظر في هذا النهج. يشبه هذا البحث بحث الباحث، كل منهما بحث عن منع الزواج في سنّ مبكّر.

وأما وجه الفرق بينهما، فإن بحث الباحث يدور حول تحليل رسالة التعميم الصادرة من رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر في محافظة جمبر.

---

[١٥] Anju Malhotra و Shatha Elnakib, "٢٠ Years of the Evidence Base on What Works to Prevent Child Marriage: A Systematic Review", *Journal of Adolescent Health* ٦٨, عدد ٥ (٢٠٢١): ٨٤٧–٦٢.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

رابعاً، بحث بعنوان " Menilik Problematika Dispensasi Nikah dalam Upaya Pernikahan Anak Pasca Revisi UU Perkawinan Pencegahan (العربية: النظر في إشكالية االاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر في محاولة لمنع الزواج في سنّ مبكّر بعد مراجعة قانون الزواج)" من إعداد أحمد مقافي وآخرون (Ahmad Muqaffi, dkk.) في عام ٢٠٢١.[١٦] يستخدم ذلك البحث نهجًا كيفياً ويندرج ضمن نوع بحث قانوني معياري (normatif). تشير نتائج هذا البحث إلى أن هناك تضارب محتمل بين القانون رقم ٣٥ عام ٢٠١٤ بشأن حماية الطفل والقانون رقم ١٦ عام ٢٠١٩ بشأن الزواج في مسألة الزواج في سنّ مبكّر دون الحد الأدنى لسنّ الزواج، أي ١٩ عامًا. فالآباء ملزمون بـ" منع تزويج الطفل في سنّ الطفولة" وفقًا للفقرة ١ حرف (ج) من المادة ٢٦ من قانون حماية الطفل، ولكن الفقرة ٢ من المادة ٧ من قانون الزواج تتيح الفرصة للآباء لتزويج أبنائهم الذين لم يبلغوا السنّ الأدنى للزواج دون مخالفة لوائح الدولة. يشبه هذا البحث بحث الباحث، كل منهما بحث عن منع الزواج في سنّ مبكّر.

وأما وجه الفرق بينهما، فإن بحث الباحث يدور حول تحليل رسالة التعميم الصادرة من رئيس محافظة جمبر رقم ٤٧٤/٤٢٢/٣١٧,٠٩/٣٥/٢٠٢١ بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر في محافظة جمبر.

خامساً، بحث بعنوان "Implikasi dan Implementasi Pencegahan Perkawinan Anak (العربية: الآثار المترتبة على منع الزواج في سنّ مبكّر وتنفيذه)" من إعداد تيتينغ سوجيارتي (Titing Sugiarti) وكونثي تريديويانتي (Kunthi Tridewiyanti) في عام ٢٠٢١.[١٧] يستخدم ذلك البحث

---

[١٦] Muqaffi وآخرون, "Menilik Problematika Dispensasi Nikah Dalam Upaya Pencegahan Pernikahan Anak Pasca Revisi UU Perkawinan".

[١٧] Titing Sugiarti و Kunthi Tridewiyanti, "Implikasi dan Implementasi Pencegahan Perkawinan Anak", *Jurnal Legal Reasoning* ٤, ٩٥–٨١ :(٢٠٢١) عدد ١.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

نهجًا كيفاً ويندرج ضمن نوع بحث قانوني معياري. تشير نتائج هذا البحث إلى أن هناك حاجة إلى موافقة السياسات بحيث يمكن موافقة اللوائح المختلفة على المستويين المركزي والإقليمي ودعم بعضها البعض وفعالية تنفيذها في الميدان. لا يزال القانون رقم ١٦ عام ٢٠١٩ المتعلق بالزواج بحاجة إلى المزامنة مع لائحة المحكمة العليا رقم ٥ عام ٢٠١٩ بشأن المبادئ التوجيهية للبت في طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر. يشبه هذا البحث بحث الباحث، كل منهما بحث عن منع الزواج في سنّ مبكّر.

وأما وجه الفرق بينهما، فإن بحث الباحث يدور حول تحليل رسالة التعميم الصادرة من رئيس محافظة جمبر رقم ٤٧٤/٤٢٢/٣١٧,٠٩/٣٥,٠٢٠٢١ بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر في محافظة جمبر.

سادساً، بحث بعنوان " Analisis Yuridis Kedudukan Surat Edaran dalam Sistem Indonesia Hukum" (العربية: التحليل القانوني لمنزلة رسالة التعميم في النظام القانوني الإندونيسي)" من إعداد شوليدا هانوم (Cholida Hanum) في عام ٢٠٢١.[١٨] يستخدم ذلك البحث نهجًا كيفاً ويندرج ضمن نوع بحث قانوني معياري. تشير نتائج هذا البحث إلى أن استنادًا إلى أحكام الحكم الذاتي الإقليمي، فقد انتهكت هذه السياسة حقوق الإنسان للمواطنين التي نظمها دستور عام ١٩٤٥ والقانون رقم ٣٩ عام ١٩٩٩ بشأن حقوق الإنسان، وهي أن جميع المواطنين متساوون في القانون والحكومة. يشبه هذا البحث بحث الباحث، كل منهما بحث عن رسالة تعميم.

[١٨] Cholida Hanum, "Analisis Yuridis Kedudukan Surat Edaran dalam Sistem Hukum Indonesia", *Humani (Hukum Dan Masyarakat Madani)* ١٠, ٥٣–١٣٨ :(٢٠٢٠) عدد ٢.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

وأما وجه الفرق بينهما، فإن بحث الباحث يدور حول تحليل رسالة التعميم الصادرة من رئيس محافظة جمبر رقم ٤٧٤/٤٢٢/٣١٧,٠٩,٣٥/٢٠٢١ بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر في محافظة جمبر.

سابعاً، البحث الذي كتبه محمد نور الفهم (Muhammad Nurul Fahmi) بعنوان " Tinjauan Siyasah Syar'iyah terhadap Penetapan Batas Usia Nikah (Studi Kritis terhadap Penetapan Usia Nikah di Indonesia) " (العربية: التحليل القانوني لمنزلة رسالة التعميم في النظام القانوني الإندونيسي)" في عام ٢٠٢١.[١٩] يستخدم ذلك البحث نهجًا كيفاً ويندرج ضمن نوع بحث مكتبيّ. تشير نتائج هذا البحث إلى أن للإمام سلطة تنظيم الأمور التي لم يرد تنظيمها بدليل شرعي، وكذلك الأمور في الشريعة غير الثابتة أو التي فيها وجهات نظر شرعية كثيرة. أما الحد الأدنى لسنّ الزواج فهو غير محدد في الإسلام. يشبه هذا البحث بحث الباحث، كل منهما بحث عن رسالة تعميم.

وأما وجه الفرق بينهما، فإن بحث الباحث يدور حول تحليل رسالة التعميم الصادرة من رئيس محافظة جمبر رقم ٤٧٤/٤٢٢/٣١٧,٠٩,٣٥/٢٠٢١ بشأن منع الزواج في سنّ مبكّر في محافظة جمبر.

[١٩] Muhammad Nurul Fahmi, "Tinjauan Siyasah Syar'iyah terhadap Penetapan Batas Usia Nikah (Studi Kritis terhadap Penetapan Usia Nikah di Indonesia)", *Al-Majaalis* ٨, ١ عدد ١ (٢٠٢٠): https://doi.org/١٠,٣٧٣٩٧/almajaalis.v٨i١,١٥٨.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

هـ. الإطار النظري

١. منع الزواج في السنّ المبكّر

أ) تعريف الزواج في سنّ مبكّر

الزواج في سنّ مبكّر (perkawinan anak) هو زواج رسمي أو غير رسمي يكون فيه أحد الطرفين أو كلاهما دون سنّ ١٩ سنة. وتتم الزواج في سنّ مبكّر في الغالب بين الفتيات والرجال البالغين.[٢٠] في المادة ٧ الفقرة (٢) والفقرة (٣) من المادة ٧ من القانون رقم ١٦ عام ٢٠١٩ بشأن تعديل القانون رقم ١ عام ١٩٧٤ بشأن الزواج والفقرة (١) من المادة ١ من القانون رقم ٣٥ عام ٢٠١٤ بشأن تعديل القانون رقم ٢٣ عام ٢٠٠٢ بشأن حماية الطفل، والتي تم الطعن عليها أمام المحكمة الدستورية، هناك حد أقصى لسنّ مبكّر وهو ١٩ سنة. وبالتالي، فإن الأطفال تلقائيًا لا يملكون القدرة على إعطاء الموافقة، لذلك يعتبر المبكّر الأطفال مخالفًا لقواعد الزواج التي تتطلب الموافقة الواعية من الطرفين.

[٢٠] Jennifer Parsons وآخرون, "Economic Impacts of Child Marriage: A Review of the Literature", *The Review of Faith & International Affairs* ١٣, ١٣ :(٢٠١٥) ٣ عدد, https://doi.org/١٠,١٠٨٠/١٥٥٧٠٢٧٤,٢٠١٥,١٠٧٥٧٥٧.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

ب) أسباب الزواج في سنّ مبكّر

هناك العديد من العوامل التي تسبب الزواج في سنّ مبكّر، مثل العوامل القانونية والعوامل النفسية والعوامل الاجتماعية.[٢١] والعوامل التي تسبب الزواج في سنّ مبكّر هي كما يلي:[٢٢]

١) التعليم.[٢٣]

٢) العادات[٢٤]

٣) مواقع الوالدين الخاطئ[٢٥]

٤) مواقف الأبناء[٢٦]

٥) الاقتصاد[٢٧]

ج) مفهوم منع الزواج في سنّ مبكّر

منع الزواج في سنّ مبكّر (pencegahan perkawinan anak) هو جهد في شكل سياسات وبرامج وأنشطة وإجراءات اجتماعية وجهود أخرى تقوم بها الحكومة

---

[٢١] Munawara وآخرون, "Faktor-Faktor Penyebab Perceraian Pada Pernikahan Dini Di Pengadilan Agama Kelas IB Sambas", ١٠٧.

[٢٢] Aditya Risky Dwinanda وآخرون, "Hubungan Antara Pendidikan Ibu Dan Pengetahuan Responden Dengan Pernikahan Usia Dini", *Jurnal Kesehatan Masyarakat Andalas* ١٠, ١ :(٢٠١٥) عدد ١, https://doi.org/١٠,٢٤٨٩٣/jkma.v١٠i١,١٦٦.

[٢٣] Dewi Puspito Sari and Fiqi Nurbaya, *Faktor Penyebab*, ١٢.

[٢٤] Dewi Puspito Sari and Fiqi Nurbaya, *Faktor Penyebab*, ١٤.

[٢٥] Dewi Puspito Sari and Fiqi Nurbaya, *Faktor Penyebab*, ١٤.

[٢٦] Ririn Aryuni M Lapi و Widya Astuti, "Faktor-Faktor Penyebab Terjadinya Pernikahan Dini Yang Terjadi Pada Kalangan Remaja Muda Di Desa Nangahale Kecamatan Talibura Kabupaten Sikka", *Hikamatzu| Journal of Multidisciplinary* ١, ٣٦ :(٢٠٢٤) عدد ١.

[٢٧] Sari و Nurbaya, *Faktor Penyebab Pernikahan Dini pada Remaja Putri dan Upaya Pencegahannya*, ١٥.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

والمجتمع المحلي والآباء والأمهات والأطفال وجميع الحاجات المعية من أجل منع الزواج وخفض معدلات الزواج دون سنّ ١٨ عاماً.[٢٨]

وينتج عن ذلك أن هدف حماية شخص من الزواج دون سنّ مبكّر لا يمكن أن يحدث بسبب التساهل في الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر.[٢٩] سيؤدي الزواج في سنّ مبكّر إلى العديد من المخاطر، من النواحي البيولوجية مثل تلف الأعضاء التناسلية والحمل في سنّ صغيرة، والنواحي النفسية مثل عدم القدرة على القيام بالوظائف الإنجابية بشكل صحيح.[٣٠]

ح) أساس قانوني لمنع الزواج في سنّ مبكّر

الزواج حق لكل شخص. وينظم ضمان الحق في عقد الزواج في عدد من القوانين واللوائح.[٣١] وتنص الفقرة (١) من المادة ٢٨ ب من الدستور عام ١٩٤٥ على ما يلي:

"Setiap orang berhak membentuk keluarga dan melanjutkan keturunan melalui perkawinan yang sah."

"لكل شخص الحق في تكوين أسرة واستمرار النسل عن طريق الزواج الشرعي"

[٢٨] "Peraturan Bupati Musi Banyuasin No. ٤٦ Tahun ٢٠١٨ tentang Pencegahan Perkawinan pada Usia Anak", ٢٠١٨.

[٢٩] Muqaffi وآخرون, "Menilik Problematika Dispensasi Nikah Dalam Upaya Pencegahan Pernikahan Anak Pasca Revisi UU Perkawinan", ٣٦٢.

[٣٠] Ana Latifatul Muntamah وآخرون, "Pernikahan Dini di Indonesia: Faktor dan Peran Pemerintah (Perspektif Penegakan dan Perlindungan Hukum Bagi Anak)", *Widya Yuridika* ٢, ٨ :(٢٠١٩) عدد ١.

[٣١] I Dewa Ayu Yus Andayani, "Kewajiban Hukum Orang Tua dalam Mencegah Perkawinan Anak Dibawah umur", *Jurnal Yustitia* ١٣, ٣ :(٢٠١٩) عدد ١.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

وتنص المادة ١٠ من القانون رقم ٣٩ عام ١٩٩٩ بشأن حقوق الإنسان على ما يلي:

(1) Setiap orang berhak membentuk suatu keluarga dan melanjutkan keturunan melalui perkawinan yang sah.
(2) Perkawinan yang sah hanya dapat berlangsung atas kehendak bebas calon suami dan calon isteri yang bersangkutan, sesuai dengan ketentuan peraturan perundang-undangan.

(١) لكل شخص الحق في تكوين أسرة واستمرار نسله من خلال الزواج الشرعي

(٢) لا يمكن أن ينعقد الزواج الشرعي إلا بالإرادة الحرة للزوج المرتقب والزوجة المرتقبة، وفقاً لأحكام التشريع.

ينص القانون رقم ١ عام ١٩٧٤ بشأن الزواج على إتاحة الفرصة للذين تقل أعمارهم عن ١٩ سنة للرجال و ١٦ سنة للنساء بالزواج من خلال الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر. ويختلف هذا الحكم في الواقع عن أحكام الحد الأدنى لسنّ الأطفال في القانون رقم ٣٥ عام ٢٠٤ بشأن تعديل القانون رقم ٢٣ عام ٢٠٠٢ بشأن حماية الأطفال الذي ينظم الحد الأدنى لسنّ الأطفال عند سنّ ١٨ سنة. وبالإشارة إلى هذا الحكم، ينبغي عقد الزواج بعد سنّ ١٨ سنة.[٣٢]

[٣٢] Andayani, "Kewajiban Hukum Orang Tua dalam Mencegah Perkawinan Anak Dibawah umur", ٤.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

٢. رسالة التعميم

أ) تعريف رسالة التعميم

رسالة التعميم هي رسالة ذات عنوان مقصود جماعي تنتقل من يد إلى أخرى بإرسالها إلى جميع المخاطبين.[٣٣] وتوضح لائحة وزير التعليم الوطني لجمهورية إندونيسيا (Peraturan Menteri Pendidikan Nasional Republik Indonesia) رقم ٤٢ عام ٢٠٠٦ بشأن المراسلات داخل وزارة التعليم الوطني أن:

> *"Surat edaran merupakan surat yang berisi penjelasan atau petunjuk tentang cara pelaksanaan suatu peraturan perundang-undangan dan/atau perintah"*[٣٤]

رسالة تعميم هي رسالة تتضمن توضيحات أو تعليمات حول كيفية تنفيذ لائحة أو أمر قانوني. عندما لا يكون للوائح التي تضعها الحكومة رسالة تعميم، لا يمكن تنفيذ اللائحة. وتحتل رسالة تعميم منزلة تعليمات تنفيذية (petunjuk pelaksanaan) وتعليمات فنية (petunjuk teknis) للائحة التي تضعها الحكومة. وبعبارة أخرى، رسالة تعميم هي رسالة تحتوي على توضيحات أو تعليمات بشأن تنفيذ لائحة قانونية أو أوامر قانونية تستخدم لنقل أمور معينة إلى الأطراف بنفس الشكل مع عنوان وجهة جماعية يتم تداولها من يد إلى يد.[٣٥]

---

[٣٣] Afra Tien Sotyaningrum, *Korespondensi Bahasa Indonesia: Dasar, Teori dan Aplikasi* (Amara Books, ٢٠٠٨), ٦٨.

[٣٤] "Peraturan Menteri Pendidikan dan Kebudayaan Nomor ٤٢ Tahun ٢٠١٨ tentang Kebijakan Nasional Kebahasaan dan Kesastraan", ٢٠١٨.

[٣٥] Siti Rohana وآخرون, "Penulisan Surat Edaran dan Surat Pengumuman Dinas Pendidikan Kabupaten Kubu Raya", *Jurnal Pendidikan dan Pembelajaran Khatulistiwa (JPPK)* ٧, ٢ (التالي): عدد ١٠.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

ب) منزلة رسالة التعميم

تندرج رسائل التعميمات في النظام القانوني الإندونيسي ضمن فئة اللوائح السياسية التي ظهرت نتيجة لتطور مفهوم سيادة القانون. تنشأ المشاكل عندما يتوقع الناس أن تتصرف الحكومة بسرعة. يجب أن تستند الحكومة في تنفيذ واجباتها إلى أنظمة واضحة وأن تتصرف وفقًا لسلطتها. ومع ذلك، تحتاج الحكومة في بعض الأحيان إلى التصرف بسرعة للتعامل مع المشاكل في المجتمع، على الرغم من أنها لا تملك أساساً قانونياً كافياً لإصدار منتجات قانونية مثل القوانين واللوائح أو القرارات بسبب محدودية السلطة. ولذلك، يمكن للحكومة أن تستخدم السياسات في شكل رسالة تعميم كشكل من أشكال العمل المؤقت، على الرغم من أنها تعتبر شكلاً من أشكال القوانين التي لا تكتسب الصفة الرسمية الكاملة.[٣٦] والأنظمة التي تضعها الحكومة يجب ألا تتعارض مع الأنظمة الأعلى، على سبيل المثال يجب ألا تتعارض أنظمة مناطقية مع القانون، ويجب ألا تتعارض أنظمة رئيس محافظة مع أنظمة مناطقية.[٣٧]

[٣٦] Sumarlan Efendi, "Analisis Kedudukan Surat Edaran dalam Peraturan Perundang-undangan Perspektif Siyasah Dusturiyah" (Masters, UIN Fatmawati Sukarno Bengkulu, ٢٠٢٣), ٦٣, http://repository.uinfasbengkulu.ac.id/٥٠٩/.

[٣٧] Hanum, "Analisis Yuridis Kedudukan Surat Edaran dalam Sistem Hukum Indonesia", ١٤٦.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

٣. السياسة الشرعية

أ) مفهوم السياسة الشرعية

السياسة الشرعية تتكون من كلمتين سياسة وشرعية. وقد عرف العلماء تعريف السياسة الشرعية بتعريفات مختلفة تعريفات مختلفة. منها ما ذكره عبد الواحد بْنُ أحمد أنّ السياسة الشرعية هو:

"أحكام الوقائع التي لا نجد لها دليلا خاصا صريحا في الكتاب الكريم، أو السنة المطهرة، أو الإجماع، ولا نجد لها نظيرا نقيسه عليها، مما ثبت بالأدلة الثلاثة السابقة، وعندئذ تستنبط لهذه الوقائع الأحكام التي تحقق المصلحة المعتبرة للأمة، بطريق من الطرق التي تعترف بها الشريعة وتقرها." [٣٨]

ويوسف القرضاوي عرّف في كتابه السياسة الشرعية في ضوء نصوص شرعية ومقاصدها بأن السياسة الشرعية هي:

"ما يراه الإمام، أو يصدره من الأحكام، والقرارات زجرًا عن فسادٍ واقع، أو وقاية من فسادٍ متوقع، أو علاجًا لوضعٍ خاص." [٣٩]

وعرّف محمود الصاوي في كتابه نظام الدولة في الإسلام بأن السياسة الشرعية هي:

---

[٣٨] عبد العال أحمد عطوة، *المدخل إلى السياسة الشرعية* (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية, ١٩٩٣), ٥٣—٥٤.

[٣٩] يوسف القرضاوي، *السياسة الشرعية في ضوء نصوص الشريعة ومقاصدها* (القاهرة: مكتبة وهبه, ١٩٩٨), ١٥.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

"تدبير شئون الدولة الإسلامية التي لم يرد بحكمها نص صريح، أو التي من شأنها أن تتغير، وتتبدل بما فيه مصلحة الأمة، ويتفق مع أحكام الشريعة، وأصولها العامة." [٤٠]

وعُرّف في كتاب السياسة الشرعية مصدر للتقنين للدكتور عبد الله محمد القاضي بأن السياسة الشرعية هي:

" ما كان فعلًا يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه النبي -صلى الله عليه وسلم- ولا نزل به وحي." [٤١]

فالسياسة الشرعية هي شيء يفعله الناس مما يقربهم من الخير ويبعدهم عن الشر، وإن لم يأمر به النبي صلى الله عليه وسلم أو لم يأت به الوحي. وهذا البيان موجود في بعض الكتب. وهذا يعني أن الأعمال التي تقرب إلى الخير وتبعد عن الشر تعتبر من الخير وإن لم تأمر بها النصوص الشرعية مباشرة.

ب) أقسام السياسة الشرعية

السياسة الشرعية مأخوذة من أحكام الشرع ومعتمدة في أصولها وقواعدها وغاياتها ووسائلها على الشرع، وعلى ضوء ذلك يمكن القول إن السياسة الشرعية تنقسم إلى ثالثة أقسام:[٤٢]

---

[٤٠] محمود الصاوي، *نظام الدولة في الإسلام* (مصر: دار الهداية, ١٩٩٨), ٣٩.

[٤١] عبد الله محمد محمد القاضي، *السياسة الشرعية مصدر للتقنين* (طنطا: دار الكتب الجامعية الحديثة, ١٩٨٩) , ٣٢.

[٤٢] الغشيمي حمود بن محمد غالب, "مفهوم السياسة الشرعية وعلاقتها بالفقه والقانون," مجلة الدراسات الاجتماعية, ٢٠١٥, ١٥٩.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

١) السياسة الشرعية القطعية

وتشمل العمل بالأحكام القطعية الجزئية التفصيلية والعامة التي شرعها الله تعالى في كتابه أو على لسان رسوله، وكذلك الأحكام التي ثبتت بالإجماع أو بالقياس الصحيح.[٤٣]

٢) السياسة الشرعية الاجتهادية

وتشمل الأحكام التي يختار ولي الأمر تطبيقها من بين الأحكام الاجتهادية المعتبرة التي اختلف الفقهاء فيها عند استنباطها من نصوص شرعية الظنية أو العامة، شرط أن يكون اختيار ولي الأمر يحقق مقصدا شرعيا، ولا يؤد لمناقضة حكم شرعي قطعي.[٤٤]

٣) السياسة الشرعية المصلحية

وتشمل الأحكام والتصرفات التي تستنبط باجتهاد صحيح للوقائع والمستجدات التي لا نص فيها بقصد جلب المصالح ودرء المفاسد للناس مع مراعاة أحوال الناس وأعرافهم، شرط ألا يؤدي العمل بها إلى مخالفة أحكام الشريعة القطعية.[٤٥]

---

[٤٣] محي الدين محمد قاسم، *السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث* (أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي, ١٩٩٧) , ٧٠.

[٤٤] قاسم، *السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث*، ٧٠.

[٤٥] قاسم، *السياسة الشرعية ومفهوم السياسة الحديث*، ٧٠.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

ج) مصادر السياسة الشرعية

ومصادر السياسة الشرعية جزء أساسي ورئيس في مقرر السياسة الشرعية؛ لأنها المنبع أو الأصل على أقل تقدير الذي يميز السياسات الشرعية من السياسات الوضعية كما أشرت من قبل.[٤٦] فنباءً على ما تقدم للسياسة الشرعية سبعة مصادر فيما يلي:

١) القرآن الكريم[٤٧]

٢) السنة النبوية[٤٨]

٣) الإجماع[٤٩]

٤) القياس[٥٠]

٥) الاستحسان[٥١]

٦) المصالح المرسلة[٥٢]

٧) العرف[٥٣]

SEKOLAH TINGGI DIRASAT ISLAMIYAH IMAM SYAFI'I
كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية
القرآن السنة
نهج السلف

---

[٤٦] إبراهيم عبد الرحيم، *السياسة الشرعية: مفهومها- مصادرها- مجالاتها* (القاهرة: دار النصر للتوزيع والنشر, ٢٠٠٦) , ٧٣.

[٤٧] مناهج جامعة المدينة العالمية، *السياسة الشرعية* (ماليزيا: جامعة المدينة العالمية, ٢٠٠٩) , ٣٠٨.

[٤٨] العالمية، *السياسة الشرعية*، ٣١٣.

[٤٩] العالمية، *السياسة الشرعية*، ٣٢٨.

[٥٠] العالمية، *السياسة الشرعية*، ٣٣١.

[٥١] العالمية، *السياسة الشرعية*، ٣٣٣.

[٥٢] العالمية، *السياسة الشرعية*، ٣٣٥.

[٥٣] العالمية، *السياسة الشرعية*، ٣٣٦—٣٣٧.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

د) مبادئ السياسة الشرعية

السياسة الشرعية لها المبادئ التالية:

١) الشورى

وقد عرف بعض السلف الشورى بأنها مذاكرة أهل الرأي في الأمر ثم اتباعهم.[٥٤] ومن الأدلة من يستدل على حجية الشورى قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفضوا من حولك فَاعْفُ عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر﴾.[٥٥]

٢) العدل

من آيات القرآن التي جاء فيها الأمر بالعدل على وجه العموم والإطلاق قوله تعالى ﴿إِنَّ الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي﴾.[٥٦]

٣) الحرية

في المجال السياسي حيث يبدو أن للحرية معناها الواضح وهو عدم استبداد الحاكمين بالمحكومين، وحق المحكومين في المشاركة في إدارة شؤونهم العامة بغير قيود سوى ما تستلزمه مصلحة الجماعة، فإنه يندر أن يبقى هذا المعنى على

---

[٥٤] محمد سليم العوا، *في النظام السياسي في الدولة الإسلامية* (القاهرة: دار الشروق, ٢٠٠٦) , ١٧٦—٧٧.

[٥٥] سورة آل عمران (٣): ١٥٩.

[٥٦] سورة النحل (١٦): ٩٠.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

هذه الدرجة من الوضوح، وخاصة حين تتفاوت الأطراف المتصارعة في تحديد معنى الحرية.[٥٧]

٤) المساواة

مبدأ المساواة هو أن يكون الأفراد المكونين لمجتمع ما متساوين في الحقوق والحريات والتكاليف والواجبات العامة وألا يكون هناك تمييز في التمتع بها بينهم بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو العقيدة.[٥٨]

٥) مسائلة الحكام وطاعتهم

ليس ثمة تمييز بين رئيس الدولة وغيره من الأفراد في خصوص مساءلته عن مخالفة القوانين.[٥٩] فضلا عن تقرير مبادئ الشريعة الإسلامية جواز مساءلة رئيس الدولة عن تصرفاته في شئون الحكم.[٦٠] وكيفية مساءلة الحكام منها كتابات موجهة للحاكم وكتابات موجهة لعامة الناس، ومواجهة مباشرة مع الحاكم وانقطاع تام. وكذلك حالات العزل والخروج على الحاكم إذا استفحل أمره.[٦١]

---

[٥٧] العوا، *في النظام السياسي في الدولة الإسلامية*، ٢٠٦.

[٥٨] العوا، *في النظام السياسي في الدولة الإسلامية*، ٢٢٠.

[٥٩] العوا، *في النظام السياسي في الدولة الإسلامية*، ٢٢٥—٢٦.

[٦٠] أبو الحسن محمد بن حبيب الماوردي، *الأحكام السلطانية والولايات الدينية* (القاهرة: دار الحديث, ١٣٤٤) , ٥٨—٦١.

[٦١] عمرو وليد السر، "مساءلة الحكام في الفقه المالكي: دراسة وصفية نقدية في السياسة الشرعية" (٢٠١٨) , https://qspace.qu.edu.qa/handle/١٠٥٧٦/١١٣١١.١١٤ ,

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

بناءً على ما سبق، فإن السياسة الحكومية التي تتوافق مع السياسة الشرعية هي السياسة التي تستند إلى مبادئ الشريعة، مثل العدالة والحرية والمساواة، وتضع مصلحة الأمة في المقام الأول بهدف تحقيق الخير ومنع الشر. على سبيل المثال، السياسات التي تشجع على التشاور (الشورى) في اتخاذ القرارات، وتضمن وجود حكومة مسؤولة وقابلة للمساءلة، وتراعي المصلحة العامة دون مخالفة الأحكام الثابتة في الشريعة. على العكس من ذلك، السياسات الحكومية التي تتعارض مع السياسة الشرعية هي السياسات التي تتعارض مع القيم الأساسية للشريعة، مثل الظلم، وقمع حرية الشعب، والتمييز ضد فئات معينة، وتجاهل مبدأ المساءلة والمساواة. مثل هذه السياسات يمكن أن تضر بالمجتمع وتؤدي إلى أضرار تتعارض مع أهداف الشريعة، مما قد يؤدي في النهاية إلى زعزعة النظام الاجتماعي العادل والمزدهر.

و. منهج البحث

يندرج هذا البحث ضمن بحث كيفي. البحث الكيفي هو بحث يتم إجراؤه لفحص ظروف الأشياء الطبيعية.[٦٢] ويهدف البحث الكيفي إلى اكتساب فهم أعمق للمشاكل الإنسانية والاجتماعية، وليس مجرد شرح الجوانب الظاهرة للواقع كما هو الحال في البحث الكمي.[٦٣]

النوع من هذا البحث باعتبار النهج القانوني هو بحث قانوني معياري تجريبي (penelitian hukum normatif-empiris). والبحث القانوني المعياري التجريبي (التطبيقي)، هو البحث الذي يبحث في تنفيذ أو تطبيق الأحكام القانونية الوضعية والوثائق المكتوبة في العمل (الواقعية) على أي

[٦٢] Rifa'i Abubakar, *Pengantar Metode Penelitian* (SUKA-Press UIN Sunan Kalijaga, ٢٠٢١), ٤.
[٦٣] Muhammad Rijal Fadli, "Memahami Desain Metode Penelitian Kualitatif", *Humanika, Kajian Ilmiah Mata Kuliah Umum* ٢١, ١ (٢٠٢١): ١, https://doi.org/١٠,٢١٨٣١/hum.v٢١i١,٣٨٠٧٥.

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

أحداث قانونية محددة تحدث في المجتمع.[٦٤] وتهدف هذه البحث إلى التأكد مما إذا كانت نتائج تطبيق القانون على أحداث قانونية واقعية تتفق أو لا تتفق مع الأحكام القانونية الوضعية. أو بعبارة أخرى، ما إذا كانت أحكام التشريع قد طبقت بشكل صحيح، بحيث تحقق الأطراف المعنية أهدافها أم لا.[٦٥]

وأما باعتبار أهداف وتوجهات البحث، هذا البحث من ضمن دراسة نقدية. والدراسة النقدية هي عملية بحث لتحليل المشاكل وطرق إيجاد حلول لها.[٦٦]

وأما باعتبار مصادر البيانات المستخدمة هذا الحث جمع بين بحث ميداني وبحث مكتبي. البحث الميداني هو نوع من أنواع البحث الذي يدرس الظواهر في بيئتها الطبيعية.[٦٧] البحث المكتبي هو بحث نظري ومراجع وأدبيات علمية أخرى تتعلق بالثقافة والقيم والمعايير التي تتطور في الوضع الاجتماعي قيد البحث.[٦٨]

والبيانات المستخدمة في هذا البحث هي بيانات أولية وثانوية. البيانات الأولية هي البيانات التي توفر البيانات مباشرة إلى جامعي البيانات، في حين أن البيانات الثانوية هي البيانات التي لا توفر البيانات مباشرة إلى جامعي البيانات، على سبيل المثال من خلال الأشخاص أو من خلال الوثائق. سيتم الحصول على البيانات الأولية من المقابلات مع قضاة المحكمة الدينية بجمبر. وأما البيانات الثانوية مأخوذة من القرآن الكريم، وكتب الحديث، وكتب العلماء، والمقالات العلمية، والمواقع الإلكترونية والوثائق الرسمية.

---

[٦٤] Muhaimin, *Metode Penelitian Hukum* (Mataram University Press, ٢٠٢٠), ١١٥.
[٦٥] Abdulkadir Muhammad, *Hukum dan Penelitian Hukum* (CitraA ditya Bakti, ٢٠٠٤), ٥٣.
[٦٦] Duane Davis and Robert M Cosenza, *Business Research for Decision Making* (Belmont: Wadsworth Inc, ٢٠٠٥), ٣٧.
[٦٧] Dedy Mulyana, *Metodologi Penelitian Kualitatif (Paradigma Baru Ilmu Komunikasi dan Ilmu Sosial Lainnya)* (Remaja Rosdakarya, ٢٠١٣), ١٦٠.
[٦٨] Sugiyono, *Memahami Penelitian Kualitatif* (Alfabeta, ٢٠٢٢).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

ز. خطة البحث

الباب الأول: المقدمة

أ. خلفية البحث

ب. تحديد المسائل

ج. أهداف البحث

د. الدراسات السابقة

هـ. الإطار النظري

و. منهج البحث

ز. خطة البحث

الباب الثاني : فعالية رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ في تحديد سنّ الزواج ٢٠٢١.

الباب الثالث : السياسة الشرعية في رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤.

الباب الرابع : نظر قضاة المحكمة الدينية بجمبر في رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤.

الباب الخامس: الخاتمة

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

أ. نتائج البحث

ب. التوصيات

المصادر والمراجع

SEKOLAH TINGGI DIRASAT ISLAMIYAH IMAM SYAFI'I
كلية الإمام الشافعي للدراسات الإسلامية
القرآن السنة
نهج السلف